مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN 3292-5353/E-ISSN 2661-7528
المجلد: 10 العدد:01 - السنة: 2023، ص.ص: 09-37

واقع ومتطلبات نجاح المؤسسات الناشئة كآلية جديدة لدعم الاقتصاد الرقمي في الجزائر

The reality and requirements for the success of Start-ups as a new mechanism to support the digital economy in Algeria

حمليل الهوارية،* مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، البريد الالكتروني: houaria.hamlil@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/01 **تاريخ القبول: 2023/04/29**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المؤسسات الناشئة كآلية جديدة لدعم الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال مساهمتها في تعزيز مستوى الإبداع والابتكار، وتحويل الأفكار المطروحة إلى مشاريع ناجحة وبالتالي مواكبة الاقتصاد الوطني للتطورات الاقتصادية العالمية.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلنا إلى أن رقمنة الاقتصاد ضرورة ملحة لأي إقلاع اقتصادي منشود، ولهذا سعت الدولة الجزائرية جاهدة من أجل نجاح مجال المؤسسات الناشئة وذلك بوضع تسهيلات أمام الشباب الطموح ذو الأفكار الإبداعية والابتكارية، ومحاولة إدخال الرقمنة في مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة؛ الاقتصاد الرقمي؛ الجزائر

تصنيفات JEL: O33 ; M13

Abstract: This study aims demonstrate the role of Start-ups as a new mechanism to support the digital economy in Algeria through its contribution to enhancing the level of creativity and innovation, and transforming the ideas put forward into successful projects and thus keeping pace with the national economy with global economic developments.

In our study, we relied on the descriptive and analytical approach, and we concluded that the digitization of the economy is in urgent necessity for any desired economic launch, and for this reason the Algerian state has striven for the success of the field of Start-ups by proving facilities for ambitious youth with creative and innovation ideas, and trying to introduce digitization in various sectors.

Keywords: Start-ups; The digital economy; Algeria.

JEL classifications codes: M13; O33

* . المؤلف المرسل

مقدمة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة نظرا للدور الذي تمارسه هذه المؤسسات في الدول المتقدمة أو النامية على حد السواء، خاصة مع التوجه نحو اقتصاد رقمي مبني على التكنولوجيا ووسائل الاتصال التي تقدم أساليب جديدة لممارسة الأعمال في بيئة مبنية على فكر إبداعي وابتكاري.

تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة العهد ترتكز على الإبداع والأفكار الريادية لتقديم خدمات ومنتجات جديدة لأجل التموقع في السوق، وهو ما يجعل مخاطرها عالية من جهة، كما قد يواجه تجسيد أفكارها في الواقع بعض التحديات والصعوبات من جهة أخرى، لذلك فهي بحاجة للمرافقة والدعم وتقديم تسهيلات للانطلاق والتأسيس، ومع ظهور فيروس كورونا وتفشي الوباء في كل أنحاء العالم، وما خلفه من أضرار، سعت الحكومة الجزائرية جاهدة للاهتمام بالاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة، من خلال دعمهما وتطويرهما، ومحاولة توفير البيئة المناسبة لنجاحهما واستمرارهما.

أ- الإشكالية:

تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي: كيف يساهم نجاح المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الرقمي، وما هو واقعهما في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الناشئة؟وماهي متطلبات نجاحها؟
- ما المقصود بالاقتصاد الرقمي؟
- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

ب- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقوم بطرح الفرضيات التالية:

- ما تزال الجزائر متأخرة في تطوير مؤسساتها الناشئة.

- يشكل الاقتصاد الرقمي مسار جديد للاقتصاد الجزائري وفرصة لإعادة إنعاشه.

جـ- أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي.

- التعرف على مختلف عوامل نجاح المؤسسات الناشئة وعرض واقع الحال في الجزائر.

- محاولة الوقوف على واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

- إبراز جهود الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة.

د- أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه من المواضيع الحديثة نسبيا والمتجددة باستمرار، ولأن أهميته تنبع من أهمية ضرورة توفير كل مقومات وعوامل نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر، حتى تكون فعلا نموذجا يعتمد عليه لدعم الاقتصاد الرقمي الذي يفتح آفاقا مستقبلية واعدة للتنمية المستدامة والتجديد وانعاش الاقتصاد الجزائري.

هـ- منهجية الدراسة:

للاجابة على الاشكالية المطروحة والوصول إلى وصف دقيق لمتغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بينهما وكيف يمكن لنجاح قطاع المؤسسات الناشئة دور في دعم الاقتصاد الرقمي في الجزائر، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي.

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

1- مدخل إلى المؤسسات الناشئة:

تُعد المؤسسات الناشئة من أحد سمات العصر الحديث حيث تعمل على إيجاد حلول أفضل من الموجودة، وتتسم بالإبداع والقدرة على إحداث تأثير اتكبير ة في بيئة الأعمال.

1-1- مفهوم المؤسسة الناشئة:

يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم المؤسسة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها. (وقنوني، 2021، صفحة 38)

أما المشرع الجزائري فيعتبر المؤسسة الناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري المذكورة في المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15 وتحترم المعايير التالية: (عثمانية، 2020، صفحة 360)

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة (08) سنوات.

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50٪ على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي المؤسسات التي تعتمد على الجانب الالكتروني في أداء خدماتها ومعاملاتها واستخدام التقنيات الجديدة في تقديم منتجاتها، وتعمل على إيجاد حلول مبتكرة لاحتياجات الأشخاص، حيث يتسم هذا النوع من المؤسسات بدرجة عالية من المخاطر في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

1-2- خصائص المؤسسات الناشئة:

تتصف المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها:

- مؤسسات حديثة العهد والنشأة. (جمعة، 2021، صفحة 39)

- مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو التدهور والاغلاق. (بوعنيني، 2021، صفحة 170)

- روح المبادرة؛ بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها.

- تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمالة المتولدة في المؤسسة الناشئة تكون عالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة؛ ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.

- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء وقلة التدرج السلطوي.

- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات مع إلزامية الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة. (رمضاني و بوقرة، 2020، صفحة 279)

- هي شركات تتعلق أساسا بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها من أجل النمو والتطور السريع حيث أنها تعمل بطريقة ذكية وعصرية.

1-3- العوامل التي تكمن وراء نجاح أو فشل الشركات الناشئة:

قام السيد Bill Gross الخبير في مجال الشركات الناشئة والذي احتضن العديد منها، باجراء دراسة واسعة على الكثير من الـ Startups محاولا فهم العوامل التي تكمن وراء نجاح الشركات الناشئة أو فشلها حيث قام بمتابعة مئات الشركات.

ثم عمل على تصنيف كل شركة على خمسة عوامل رئيسية وتوصل الى حقيقة مفادها أن هناك بعض الأمور التي تتحكم بذلك، مرتبا إياها تبعا للأهمية كما يلي: (مجلة فوياج الالكترونية، 2019)

أ- العامل الزمني: ويعني إن كانت فكرة الشركة مبكرة، والعالم غير مستعد بعد لها. أم أنها مبكرة بمعنى أنها متطورة وسوف تساهم في تطوير العالم، أم أن الفكرة متأخرة جدا، أم أن هناك العديد من المنافسين مما يقلل من فرص نجاح الفكرة.

ب-فريق الشركة: التنفيذ والتبني للأفكار، والقدرة على التعامل مع الزبائن.

ج- الفكرة في جوهرها: الأساس الذي تقوم عليه الشركة.

د- نموذج العمل: وفيه يتم التخطيط لإنشاء عائدات الشركة من الزبائن.

هـ - التمويل: وهو تمويل الشركة من قبل المستثمرين.

الشكل التالي يوضح العوامل الخمس الأولى لنجاح أكثر من 200 شركة عالمية.

الشكل 1: العوامل الخمسة الأولى لنجاح أكثر من 200 شركة عالمية

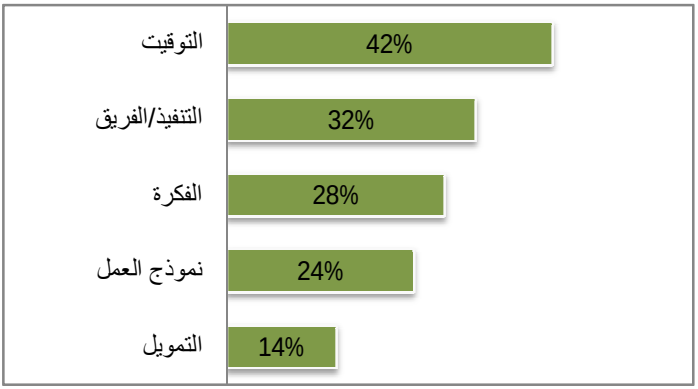

المصدر: مجلة فوياج الالكترونية، 2019، على الموقع: https://www.vogmag.com/

تبين لغوس أن التوقيت هو أهم عامل لنجاح الشركات الناشئة، وأن وجود الفكرة في المرتبة الثالثة لايعني أنها غير مهمة، وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار توقيت طرحها، أما بالنسبة لنموذج العمل والتمويل، فيمكن بدء الشركة من دون نموذج عمل، ومن ثم تطويره لاحقا، أما بالنسبة للتمويل فإنه في عصرنا الآن يهم أكثر جذب العملاء للفكرة أو للشركة من وجود التمويل لها، حينها يمكن بسهولة الاستحواذ على التمويل من مختلف المستثمرين.

مما سبق يمكننا الاستنتاج أن التوقيت هو العامل الأول للنجاح، يأتي بعدها فريق العمل والتنفيذ، ثم الفكرة، ونموذج العمل، ليكون التمويل هو آخر العوامل المؤثرة على نجاح الشركات الناشئة، وبالتالي يُعد عامل التوقيت في تنفيذ الأعمال والمشاريع هو من أخطر العوامل وأهميتها في تقرير مدى نجاح الشركة الناشئة أو فشلها.

2- الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي:

في ظل الأزمات التي شهدها العالم مؤخرا، خاصة بعد جائحة كورونا، ظهرت عدة نقاط قصور في الاقتصاد التقليدي مع غلق الحدود الجغرافية أمام المعاملات التجارية والمالية، ومنه ظهرت أهمية التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

2-1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي يعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ذلك أنه يحدث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات. ولعل من أبرز تعريفات الاقتصاد الرقمي ما يلي:

الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، الأجهزة، البرمجيات، الشبكات، والآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، التي تتم بالكامل على شبكة الأنترنت. (الاسكوا، 2017، صفحة 5)

وفي تعريف آخر نجد أن الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي تقوده تكنولوجيا الكمبيوتر، وهو جزء من الاقتصاد التقليدي يستغل التغيرات التكنولوجية في السوق، محيط الأعمال، التجارة الالكترونية، خدمات الاتصالات، الخدمات المصرفية التقنية، واستعمال الرقمنة في الزراعة، الصناعة، وكل المجالات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وظهرت مصطلحات مرتبطة بالاقتصاد الرقمي، بما في ذلك: الذكاء الاصطناعي، الواقع الافتراضي، الحوسبة السحابية، الروبوتات، المركبات ذاتية القيادة. (Grigorescu، Pelinescu، و Elena، 2021)

يمكننا القول أن الاقتصاد الرقمي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية أي أنه يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات المتداولة رقميا عبر الشبكات المعلوماتية.

2-2- خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (ذكي حسن، 2019، الصفحات 11-12)

- أنه اقتصاد قائم على المعلومات، حيث أن رقمنة الاقتصاد أصبحت قائمة على الثورة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد.

- تهاوي القيود والحدود الاقتصادية التقليدية، وأصبحت السياسات التقليدية كالتحكم في العملة وفرض القيود على الواردات والتعريفات الجمركية محل إعادة نظر وتقييم.

- اقتصاد قائم على قدرة الأفراد علىإستخدام المعارف والمعلومات وا ٍنتاجها وتطويرها.

- يركز على أهمية الرصيد الفكري والإبداع البشري، كونه قادر على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة، وأصبح رصيد المؤسسات الاقتصادية يقاس بمخزونها المعرفي والمعلوماتي.

- تشغيل الأنشطة الاقتصادية والمشاريع من خلال الانترنت دون الحاجة إلى التحرك الفعلي سواء للأفراد أو الأموال أو المؤسسات.

- تداول العقود الالكترونية مما يستدعي توفر ضمانات وبيئة آمنة للأفراد، تضمن إتمام المعاملات التجارية المختلفة.

- تقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية "النظام القانوني، المصرفي، التجاري"، مما يستدعي إيجاد مجموعة من القوانين المحدثة والتشريعات الملائمة للتغيرات الخاصة بالاقتصاد الرقمي.

- سهولة التواصل بين المنتج والمستهلك بفعل تكنولوجيا الاتصالات، مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري والاستهلاكي.

- حرية رؤوس الأموال والسلع وظهور ما يسمى باقتصاد بلا حدود، وفتح المجال للمؤسسات الناشئة حديثا للحصول على حصة من السوق في كل أنحاء العالم.

2-3- مرتكزات الاقتصاد الرقمي

يقوم الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر الواجب توفرها في أي اقتصاد، من أجل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، أهمها: (تواتي و إجري، 2021، صفحة 7)

- **البنية التحتية الأساسية:** لا يمكن بناء اقتصاد رقمي دون توفر البنى التحتية الأساسية من طرقات، كهرباء، موانئ، مطارات، فمن شأن هذه العناصر تعزيز الاقتصاد.

- **البنية التقنية:** تتمثل في سرعة تدفق الانترنت، شبكات الانترنت، كفاية متعاملي شرائح الهواتف النقالة، تعميم توصيل شبكات الانترنت والألياف الكترونية،...؛

- **البيئة المشجعة:** أي وجود سياسات عامة مشجعة على الاستثمار في المجال التقني والرقمي؛

- **وجود التقنية والتكنولوجيا:** وذلك من خلال توفير الأمن السيبراني، الحوسبة الالكترونية، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة،...؛

- **المورد البشري:** إعداد كفاءات ابتداء من المدارس العامة وخريجي الجامعات وتأهيلهم للاندماج و الإبداع في مجال الاقتصاد الرقمي.

3- واقع المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي في الجزائر

3-1- واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تأخرت في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7٪ من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي، حيث وصل عدد المؤسسات الناشئة 16202 مؤسسة في نهاية 2016. (رمضاني و بوقرة، 2020، صفحة 284)

3-1-1 نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر:

ما تزال المؤسسات الناشئة في الجزائر ضعيفة النشاط، وهي ترتكز على بعض القطاعات، ولها مواقع الكترونية وبرامج أندرويد، نذكر منها: (شنيني و سيدأعمر، 2021، صفحة 11)

- **قطاع التجارة:** من خلال البيع والشراء عبر الانترنت فنجد: مؤسسة واد كنيس، مؤسسة جوميا، ....الخ.

- **قطاع النقل والدعم:** من خلال نقل الأشخاص، وتوفير سيارات الأجرة، ونقل السلع والبضائع، ....الخ.

- **قطاع الشغل:** مثل مؤسسة Emploitic.

- **قطاع السياحة:** عبر إنشاء مؤسسات سياحة وغيرها.

- **قطاع الخدمات لتوفير الطعام:** من خلال مؤسسات توفر المأكولات للزبائن.

3-1-2 عوائق نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر:

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، وعموما فإن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعاني جملة من النقائص، وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها: (مجموعة من الباحثين، 2020، صفحة 82)

- حداثة ومحدودية فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الابداعية والمبتكرة.

- ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.

- ضعف الانتاجية والتنافسية، وعدم مطابقة المعايير الدولية.

- عدم مواكبة التشريعات والقوانين.

- ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.

- التخلف التقني وضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الدفع الالكتروني، التجارة الالكترونية،...الخ).

- ضعف ثقة أصحاب الأفكار المبتكرة في المؤسسات الممولة لهم، بسبب سرقة الأفكار والمشاريع. (سيد أعمر و شنيني، 2021، صفحة 11)

- عراقيل الاجراءات البيروقراطية؛ كاستخراج السجل التجاري والحصول على التمويل اللازم، و العقار المخصص للاستثمار،....الخ.

- عدم ترك فرص كبيرة للمؤسسات الناشئة بالنشاط والنجاح بسبب احتكار رجال المال والسياسة للمشاريع.

- فرض قيود على التعاملات مع الخارج مما يجعل المؤسسات الناشئة تركز على السوق المحلي أو هجرة ملاكها وأصحابها نحو الخارج.

3-1-3 التوجه الجديد للحكومة الجزائرية نحو دعم وترقية المؤسسات الناشئة:

أدركت الحكومة الجزائرية مؤخرا أهمية المؤسسات الناشئة في تطوير الاقتصاد الوطني واعتبرتها قاطرة الاقتصاد الجديد، ولهذا أعلنت في مارس 2020 عن أهم القرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، وتتمثل في: (بوطرفة و نصرة، 2022، صفحة 979)

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات.

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT)، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري انجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة "دنيا بارك" إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

3-1-4 آفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة على احداث اطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للمؤسسات الناشئة، من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، ومن أهم الاجراءات اإذراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات اعفاء ضريبي " شبه كلي"، لتمكين الشباب من الاسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

كما تتضمن خارطة الطريق انشاء "مدينة الشركات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات؛ بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب افريقي للابداع والابتكار.

من جهة أخرى، عملت الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بانشاء مركزين

مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.

وللاشارة، صدر مؤخرا المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" في العدد الأخير من الجريدة الرسمية.

يذكر أن قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لا سيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال اعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

وتطمح الجزائر اليوم إلى تقديم حلول ابتكارية باسم الجزائر للعالم أجمع للنهوض بالاقتصاد الوطني، بعيدا عن مداخيل الريع البترولي، ولتكون ابتكاراتهم الرقمية قاطرة للجزائر الجديدة نحو الاقتصاد العالمي المعاصر.

3-2- الاقتصاد الرقمي كأحد تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

مع ظهور العولمة أصبحت رقمنة الاقتصاد تمثل تحدي أمام الدول النامية، مما فرض عليها ضرورة الاستثمار فيه من خلال توفير البنية التحتية التي تسمح بمواكبة التقدم الحاصل في هذا المجال.

3-2-1 البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر:

يتسم الاقتصاد العالمي الحالي بالاعتماد على المعرفة كقيمة أساسية، الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة البحث عن استراتيجية الكترونية من خلال الاهتمام باستخدام تكنولوجيا

الاعلام والاتصال كدعامة لتحسين الأداء ورفع القدرة على التنافسية لدى المؤسسات وتمكينها، وتماشيا مع هذه الأولوية سعت الجزائر الى ادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال في القطاعات الاقتصادية، ودعم تملك هذه التكنولوجيا من قبل المؤسسات الناشئة وتطوير عرض خدمات الكترونية من طرفها.

ثم إن تطوير الاقتصاد الرقمي هو محور رئيسي يحتو ي على جملة من الأهداف الخاصة بمواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات، وتوفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية والوطنية في مجال انتاج البرمجيات وتوفير الخدمات، على أن الاقتصاد الرقمي قد بدأ في الجزائر مع ظهور التعاملات الخاصة ببطاقة السحب الالكتروني، إلا أن هذه البطاقة ورغم أنها تشكل بادرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إلا أنها لم تحقق لحد الان واقعا ملموسا.

وبالرجوع الى واقع استعمال النقود الالكترونية في الجزائر، يلاحظ تسجيل تأخر واضح في هذا المجال خاصة بالمقارنة مع الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية أين تتركز الخدمات الالكترونية في المجالات ذات الطلب الكثيف، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مازال في حاجة الى اقتصاد رقمي، خاصة في ظل تحديات البيئة العالمية الأمر الذي يفرض على الحكومة الجزائرية الدخول في شراكة أجنبية بهدف تطوير البنية التحتية والاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي.

3-2-2 أهمية ودور الاقتصاد الرقمي لدعم الاقتصاد الوطني الجزائري:

هناك العديد من الفرص الجمة التي يقدمها الاقتصاد الرقمي لإنعاش الاقتصاد المحلي لعل أهمها: (براجع، 2021، صفحة 10)

- الاقتصاد الرقمي في الجزائر كمعبر لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات: لا تزال الجزائر متأخرة نسبيا في تطبيق الاقتصاد الرقمي الذي لا يتجاوز 4% من إجمالي الناتج المحلي في حين يتجاوز ذالك السقف 7% في المغرب وأكثر من 14% في تونس كما وفرت دولة الإمارات من جراء الاقتصاد الرقمي وتفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية في دبي بين عامي 2003 و2016 حوالي 1.2مليار دولار، و هو ما يعادل نصف مديونية الجزائر الخارجية 2017، وبحسب تقارير حكومة دبي الذكية فقد تم توفير 5.6 درهم عن كل 1 درهم أنفق، أي ما يعادل 5.6 دينار جزائري عن كل 1 دينار جزائري يصرف على تطبيق التقنيات الحديثة، أما الصين فقد جنت 0.3 إلى 1 نقطة في نمو الناتج الإجمالي بفعل اعتماد الاقتصاد الرقمي ووفرت أكثر من 11 مليون منصب شغل، أي ما يعادل الطبقة النشيطة من إجمالي السكان الجزائريين.

- تقييد واردات استيراد الأوراق: بدأت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والاقتصاد الرقمي تجد طريقها لتصبح فاعلا أساسيا في التعاملات بين مختلف القطاعات والإدارات وبين الإدارة والمواطن في الجزائر، ما يساعد في الإستغناء على الكثير من الورق المستعمل (نصف مليون طن) في الطرق التقليدية وتقليص فاتورة الإستيراد في ظل الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر. (براجع، 2021، صفحة 11)

- تخفيض كلفة النشر والتسويق: وذالك بالتحول إلى النشر والتسويق الرقمي خاصة أمام اتساع السوق على شبكة الأنترنت فالنشر الرقمي هو مستقبل النشر في العالم، إذ من المنتظر أن تدشن أوروبا عصر الاقتصاد بدون كربون العام 2050 بوقف استهلاك الطاقات الأحفورية، وبالتالي ستتوقف تكنولوجيا الطباعة المبنية على المواد التقليدية مثل الورق والكربون، خاصة في إطار دخول اتفاقية باريس 2016 حيز التنفيذ بدءا من 2020، بالإضافة إلى تقدم التجارة الإلكترونية عبر الأسواق بحيث أصبحت تنتج مواد متكيفة معها

مثل التجارة عبر الهاتف المحمول والقدرة الرهيبة على تخزين المواد المنشورة رقميا عكس المنشورة ورقيا.

- **تقليص فاتورة استيراد الدواء:** فكمية استيراد الدواء سنويا وصلت مؤخرا أكثر من 600 مليون دو لار بعدما كانت الجزائر تستورد 300 مليون دولار كبداية، ليحرق أغلب الدواء غير المستعمل، فامتلاك وزارة الصحة قاعدة بيانات إلكترونية يوفر على الحكومة فاتورة الدواء الفائض وذالك من خلال شبكة إلكترونية وطنية وملف إلكتروني لكل مريض.

- **التخفيض من النفقات الإدارية للتعليم العالي:** الخدمة الإلكترونية التي انتهجتها وزارة التعليم العالي من خلال تسجيل طلبة الجامعات عن طريق الانترنت، وفرت على الدولة من خلال الاعتماد على هذه الخدمة 100 مليار سنتيم سنة 2016 فتعميم هذه الطريقة على خدمات أخرى داخل الوزارة نفسها والوزارات الأخرى يوفر مبالغ ضخمة، فمن منطلق الاعتماد على قاعدة البيانات الإلكترونية التي اعتمدتها وزارة الداخلية لاستخراج بطاقة التعريف الإلكترونية، حيث أن الخدمة وفرت استخراج الأوراق بينما يتم التحويل الالكتروني لاستخراج كل الوثائق الخاصة بالطلبة من الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.

3-2-3 تحديات الاقتصاد الرقمي:

تواجه إقتصاديات العديد من الدول وخاصة الجزائر عدة صعوبات تعترض طريقها نحو تبني الاقتصاد الرقمي، نذكر ما يلي: (موساوي، قارة، و طيب، 2021، صفحة 15)

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام هذا النوع من الإقتصاد في الكثير من الدول وخاصة في الجزائر.

- إنعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية، مثل السداد بوسائل إلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق؛

- ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخول أفراد تلك الدول؛

- ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية التي من دونها لن تكون هناك صناعة برامج بالمعنى الصحيح للصناعة البرمجية، حيث أن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج يؤدي إلى هجرة العقول المبرمجة لهذا النوع من الصناعة؛

3-2-4 جهود الجزائر في مواكبة التطور الرقمي:

تعمل الجزائر جاهدة لمواكبة التطورات السريعة في مجال الرقمنة والولوج إلى الاقتصاد الرقمي من خلال إنشاء مؤسسة تختص بدعم وتطوير الرقمنة EADN، تم تأسيسها في سنة 2018 وهي شركة عامة تسعى أن تكون محفزا لنظم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة في الجزائر بهدف توحيد الموارد البشرية والبنى التحتية والمنصات المعلوماتية للإدارات والهيئات العمومية، وذلك بغرض توفير خدمات عمومية ذات جودة لفائدة المواطنين حيث تقوم هذه المؤسسة بعدة مهام منها: (بن سعد و بن سعيد، 2021، صفحة 9)

- عصرنة الإدارات العمومية من خلال إنشاء منصات معلوماتية هيكلية.

- رقمنة الإجراءات الإدارية ورفعها على الإنترنيت.

- ترشيد الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالدولة من خلال سياسة توحيد الإستثمارات ومواءمة التكنولوجيا.

- مراقبة انجاز مركز البيانات الحكومية ووضعه في حيز الخدمة.

- إنشاء نظم اتخاذ القرار من أجل مراقبة أنجع الإجراءات الحكومية.
- تقليص الفجوة الرقمية وتسهيل بروز مجتمع رقمي.
- تزويد المواطنين والجهات الفاعلة الاقتصادية بقنوات لامركزية للوصول إلى الإدارات.
- تحديد مؤشرات أداء الأنظمة الموضوعة مع ضمان متابعتها وتقييمها.
- تقييم تأثير الإستثمارات التي تمت في المجال الرقمي.
- ضمان قابلية التشغيل البيئي لنظام معلومات الهيئات العمومية.

4- فعالية المؤسسات الناشئة في تعزيز الاقتصاد الرقمي بالجزائر:

ترتبط فعالية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الرقمي بقياس نسبة نشاطها في مجال التجارة الالكترونية وفي الصيرفة الالكترونية والاستثمار الالكتروني.

4-1 ممارسة المؤسسات الناشئة للتجارة الالكترونية:

استطاعت التجارة الالكترونية والتي تشكل بدورها أحد افرازات وأهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي أن تفرض حضورا متعاظم الأهمية، إلى جانب تقنيات المعلومات التي أسهمت بشكل كبير في تطوير بيئة الأعمال واحداث نقلة نوعية في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات والذي امتد لكل جوانب الحياة ليشمل جميع قطاعات الأعمال. (أماني، 2017، صفحة 165)

عرفت المنظمة العالمية للتجارة OMC التجارة الالكترونية بأنها تنفيذ لبعض أو كل العمليات المتعلقة بالتجارة (البيع والشراء) عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. التجارة الالكترونية تختلف عن التجارة التقليدية من ناحية الوسائل والتقنيات المستخدمة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف في

طريقة تفعيل نشاطاتها سواء ما تعلق بالتسويق أو التوزيع وعرض المنتجات. (فراح، 2021، صفحة 63)

تتمثل أهم رافعات تنشيط التجارة الالكترونية في تطوير أنظمة الدفع الالكتروني، مثل الدفع عن طريق الهاتف النقال والمحافظ الرقمية وعن طريق حسابات الضمان، وتطوير البنية اللوجستية لهذا النوع من التجارة، عن طريق تحسين نظام العناوين لتسهيل الوصول إلى العملاء وضمان توصيل السلع وتقديم الخدمات بشكل يضمن حقوق كل الأطراف وهذا ما يدعو الى مراجعة الاجراءات الادارية وتبسيطها وتطوير التشريعات التي تساهم في حماية البيانات والمعلومات الشخصية للمستخدمين والرقابة عليها وحماية حقوق ملكيتها وضمان حقوق المستهلكين، وتحقيق الأمن السيبيراني ضد أخطار الجرائم الالكترونية، لا سيما من خلال وضع الأطر القانونية اللازمة لتسهيل الشمول الالكتروني واعتماد الهويات والتوقيعات الرقمية.

وحسب الدراسة الميدانية التي قام بها أحد الباحثين؛ تبين أن التجارة الالكترونية لازالت في مستويات أولية وهي غير كافية على الاطلاق للحاق بالتطورات العالمية في مجال التجارة الالكترونية؛ والتي تفتح المجال للمؤسسات الناشئة لدخول الأسواق العالمية، ويرجع ذلك للأسباب الاتية: (مجاهد، 2022، صفحة 642)

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية الى أعمال الكترونية؛

- محدودية حجم التجارة الالكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها، أو بين مورديها المحليين، أو حتى بينها وبين المستهلكين؛

- قصور الكوارد البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية؛

- ضعف الاستثمارات الوطنية في مجال الانترنت والخدمات الرقمية؛

- النظام البنكي الجزائري يعرف تأخرا مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات.

2-4 مدى ممارسة المؤسسات الناشئة للاستثمار الالكتروني:

توجهت أنظار المستثمرين في الآونة الأخيرة إلى ضخ رؤوس أموالهم في مجال الاستثمار الالكتروني الذي أثبت قدرته في انجاح الكثير من المشاريع الريادية الصغيرة والأفكار الابداعية البناءة التي من شأنها دعم الحركة الاقتصادية والتجارية بشكل يجعل من شبكة الانترنت مكانا لانطلاقها وتأسيسها وخدمتها وتوسيع نشاطاتها فيما بعد.

لقد أكدت المواقع الالكترونية قدرتها على صياغة نوع جديد لمفهومي التجارة والربح المادي، حيث بات الاستثمار فيها خليط يدمج بين التكنولوجيا الحديثة والقدرات الانسانية على ادارة وتنظيم هذه التقنيات في خدمته وخدمة من حوله وتحويله الى نقطة تجارية مربحة. فبرز في هذا المجال العديد من الشركات الاستثمارية التي سخرت أموالها لدعم مواقع الكترونية تقوم على أفكار بناءة من شأنها أن تسهل العمليات التجارية والخدمات للمستهلك. (يارا، 2015)

فكل الاستثمارات الالكترونية وغيرها التي تمتلكها العديد من المؤسسات الناشئة تسعى من خلالها الى تطوير مفهوم ريادة الأعمال الالكترونية وتقديم الدعم المادي والاداري لها لتوجيهها الى طريقها الصحيح الذي يمكن جني المال والربح منه.

وقد تطورت شركات السمسرة لا سيما في الدول المتقدمة التي اتخذت من الانترنت مقرا لها، بعد الاستفادة من الثورة المعلوماتية التي طورت من الخدمات المالية الالكترونية، حيث

قدمت هذه الشركات فرصة التفاعل مع المستثمرين من خلال الوسائط الرقمية، مما أثر على نوعية الخدمة المقدمة وتكلفتها. كما يمكن للمستثمر الالكتروني الدخول الى صناديق الاستثمار عبر الشبكة، والحصول على العائد والخدمة منها. (بوعافية، 2018، صفحة 168)

اذ يشمل الاستثمار عبر الانترنت المجالات التالية:

- الاستفادة من خدمات سماسرة الانترنت حيث يمكن الدخول في عمليات التداول من خلال الوسطاء الماليين عبر الانترنت على مدار الساعة، هذا بالاضافة إلى انخفاض تكلفة التعاملات.

- الاستفادة من المعلومات والدراسات والأبحاث المرتبطة بالاستثمار والمتاحة عبر الانترنت، حيث يستطيع المستثمرين الحصول على التقارير السنوية للشركات والتقارير المحفوظة لدى هيئة الأسواق والأوراق المالية على مدار الساعة وبالاضافة الى معلومات أخرى عن بيانات كل قطاع من القطاعات وتوقعات الايرادات وتوصيات الخبراء، بالاضافة الى المساعدة الخاصة بادارة المحفظة الاستثمارية عبر الانترنت.

تسعى المؤسسات الناشئة الى ترسيخ فكرة الاستثمار الالكتروني بشكل يعود عليها وعلى العاملين بها من ناحية، وعلى المستهلكين من ناحية أخرى بايجابيات تدعم السوق الالكترونية كونه السبيل الأول لنجاح العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة، فالانترنت بجميع وجهاته الاجتماعية والتجارية وغيرها بات الوسيلة الأكثر طلبا للمستخدم في طلب أو عرض الخدمات. (يارا، 2015)

3-4 ممارسة المؤسسات الناشئة للصيرفة الالكترونية:

إن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي يُعد من أهم العوامل التي ساهمت في احداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي نحو الاستفادة أكثر من تقنيات المعلومات وتطويرها بكفاءة وفعالية، بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية الى العميل بدقة وسهولة.

إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في ادارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر الهام للابتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الالكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد.

وبالنسبة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، يمكن القول أن اعتمادها على خدمات الصيرفة الالكترونية يرتبط بشكل كبير بواقع هذه الخدمة في الجزائر، وما تعانيه من تحديات وعر اقيل، وسعيا منها لمجاراة التطورات التي مست وسائل تقديم الخدمة المصرفية؛ عملت البنوك الجزائرية على ترقية القطاع المالي والمصرفي بغية تجديد أساليب خدماتها، وادخال منتجات مصرفية جديدة اعتمادا على التقنيات الرقمية. (مجاهد، 2022، صفحة 644)

وقد انخرطت البنوك والمؤسسات المالية في هذا المسعى وأصبح لها مواقع مالية، تجارية، واستشارية شاملة على الانترنت تؤدي خدمات مصرفية كثيرة لزبائنها عن بعد، ومازال تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر يتطلب توافر جملة من العوامل المرتبطة باقامة أنظمة رقمية واعتماد بطاقة الائتمان وتطوير شبكة الاتصالات والبريد في الجزائر.

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فدورها لا يقتصر فقط على الرفع من مستويات الإنتاج وزيادة العائدات، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج

الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي فشلت وا ٍعادة التوازن للأسواق.كما تُعد رقمنة الاقتصاد ضرورة ملحة لأي إقلاع اقتصادي منشود ولكبح العراقيل التي تواجه المبادرات الفردية والجماعية، فقلد بدأ مجال الرقمنة في الجزائر مؤخرا يأخذ مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، في ظل تأثير مختلف الأزمات كأزمة انخفاض أسعار النفط وأزمة كورونا وتآكل احتياطي الصرف ...الخ، حيث تعول كثيرا على المؤسسات الناشئة والشركات الرقمية في خلق الثروة التي عجز عنها كبار المؤسسات العمومية والخاصة.

فالدولة الجزائرية تعمل جاهدة من أجل الدخول في مجال المؤسسات الناشئة وذلك بوضع تسهيلات أمام الشباب الطموح ذو الأفكار الإبداعية والابتكارية، وبالتالي نجاح هذا الأمر أو أي مخطط اقتصادي يستوجب إيجاد آليات فعلية لتحقيق الأهداف وتجسيدها على أرض الواقع ويتعلق الأمر أساسا برقمنة الضرائب ومسح الأراضي ورقمنة المنظومة المالية ولبنكية، فما زالت الجزائر متأخرة جدا في محاولة تعميم الرقمنة في كافة القطاعات وهي تحتل مراتب متدنية في مواكبة الرقمنة.

اذ يعتمد دور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الرقمي على مدى فعاليتها في مجال التجارة الالكترونية والاستثمار الالكتروني والصيرفة الالكترونية، ففي الجزائر مازالت ممارسة المؤسسات الناشئة لهذه المجالات في بداياتها ولم تواكب التطورات العالمية، بسبب ضعف الاستثمارات الوطنية في مجال الانترنيت والخدمات الرقمية؛ نظرا لغياب اطار قانوني يكرس حماية هذا النشاط وتنظيم سبل ممارسته، وتأخر أنظمة البنوك الجز ائرية في مجال التكنولوجيا، اضافة الى قلة اليد العاملة المؤهلة.

النتائج:

- المؤسسة الناشئة هي عبارة عن مشروع صغير حديث النشأة يهدف الى ابتكار وتطوير منتج جديد أو خدمة في أي قطاع ويتسم هذا النوع من المؤسسات بدرجة عالية من المخاطر.

- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة والتأهيل الحكومية منها والخاصة.

- ضعف شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

- قلة رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر في سبيل تطوير برمجيات الحواسب.

- توجد مجموعة من العراقيل والصعوبات تعيق مسار نمو وتطور قطاع المؤسسات الناشئة.

- التوجه الجديد للدولة الجزائرية هو دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

- قلة الدراسات والبحوث المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لبلورة حيثياته الجديدة في الجزائر.

- حداثة ومحدودية فكرة انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر.

التوصيات:

- لابد من تقديم التدريب والتوجيه اللازم للشباب ذو الرغبة في فكرة المؤسسات الناشئة، و تنمية حب المخاطرة.

-تشجيع الافكار الابداعية من خلال وضع تحفيز ات سواء من حيث الضرائب أو الدعم للمشاريع ذات الصيغة الرقمية.

- تشجيع الإبتكار عن طريق منح تسهيلات أو دعامات مالية لمشاريع البحث والتطوير.

- تنظيم الإنترنيت والقوانين والأنظمة الأمنية الرقمية "التجارة الإلكترونية" و"حماية المستهلك".

- تخفيض تكلفة خدمات الاتصالات السلكية واللاسليكية ورسوم الإستيراد على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدماتها.

- إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إصلاحات الإدارة العامة.

- الاستمرار في استخدام التكنولوجيا الحديثة لأنها تمكن من اكتساب مزايا عديدة.

- الاهتمام بتكوين أفراد متخصصين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذين يساهمون في التطبيق الأمثل لعمل المؤسسات الاقتصادي، وكذا التعاملات مع الزبائن.

- إعطاء اهتمام أكبر بالمؤسسات الناشئة وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي.

- ضرورة القضاء على البيروقراطية والفساد لمساعدة المؤسسات الناشئة على النجاح.

قائمة المراجع:

-Grigorescu, Pelinescu, & Elena.(2021). Human Capital in Digital Economy: An Empirical Analysis of. Sustainability.

-الاسكوا.(2017). الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية. دبي.

-أم كلثوم براجع. (2021). الإقتصاد الرقمي ودوره في تنويع وترقية الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات، (الصفحات 1-13). غليزان.

- أمينة عثمانية، ومنال بلعابد.(2020). مقال المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم. مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصفحات 357-372.

- باية وقنوني.(2021). التسويق الالكتروني ودوره في تطوير المرسسات الناشئة. Journal of Economic Growth and Enterpreneurship، الصفحات 36-51.

- بشرى مجاهد.(2022). تأثير الاقتصاد الرقمي على تنافسية المؤسسات الناشئة. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الصفحات631-646.

- خديجة تواتي، وخيرة إجري.(2021). الاقتصاد الرقمي، (الصفحات 1-10). غليزان.

- رشيد بوعافية.(2018).التجارة الالكترونية والاستثمار عبر شبكة الانترنت الاطار النظري والتطبيقي.مجلة الاقتصاد الجديد،الصفحات 153-172.

- رشيد شنيني.(2021).واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر،(الصفحات 1-13).الجزائر.

- رشيد فراح. (2021). التحول الرقمي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، الصفحات 58-72.

- زكرياء جمعة.(2021).دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:ارادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة.الصفحات 33-48.

-رشيد شنيني.(27 3, 2021).واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر. الجزائر.

- سميحة بوعنيني.(2021).دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر.حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،الصفحات167-185.

- صورية بوطرفة، ونجوى نصرة.(2022). دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،الصفحات967-984.

- علي بخيتي، وسليمة بوعوينة.(2020).المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع و تحديات. مجلة دراسات وأبحاث، الصفحات534-552.

- فوزي أماني.(2017).مفهوم الاقتصاد الرقمي.المجلة الاجتماعية القومية،الصفحات 165-174.

- مباركة موساوي.(2021).الاقتصاد الرقمي(خصائصه، تطبيقاته وتحدياته).،(الصفحات 1-18).غليزان.

- مجلة فوياج الالكترونية.(20 8, 2019). تاريخ الاسترداد 3 12, 2022، من مجلة فوياج الالكترونية: https://www.vogmag.com

- مجموعة من الباحثين. (2020). المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر .مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي-البويرة.

- محمد حسن.(2019).الاقتصاد الرقمي، مزاياه، تحدياته، تطبيقاته. مجلة روح القوانين.

- مروى رمضاني،.(2020).تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا.حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،الصفحات 275-289.

- وسيلة بن سعد،.(2021).افاق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائرفي ظل الاقتصاد الرقمي.،(الصفحات 1-26).الجزائر .

- وكالة الأنباء الجزائرية.(4 2, 2020).تاريخ الاسترداد 5 11, 2022،من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/83236-2020-02-04-11-

- يارا.(28 1, 2015).تاريخ الاسترداد 5 10, 2022،من الاستثمار الالكتروني وفوائده: https://www.c4wr.com/